بنوك التنمية المتعددة الأطراف في اقتصاد عالمي متغّير

بقلم نانسي بيردسول• وبرايان ديس••

رغم الزيادة الهائلة في تدفقات الرساميل الخاصة إلى البلدان النامية والبلدان الناشئة التي تتبع نظام إقتصاد السوق، ما زالت هناك أسباب وجيهة لأن تواصل بنوك التنمية المتعددة الأطراف نشاطاتها في هذه الأسواق، حسب قول كل من نانسي بيردسول وبرايان ديس من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

إن التدفقات الجديدة للرساميل الخاصة، ومعظمها لبلدان نامية متوسطة الدخل، شديدة التعرّض لعكس اتجاهها، كما أنها قد لا تكون متوفّرة في أوقات العسر، أو قد تكون مرتفعة الكلفة. ولذا تعمل بنوك التنمية المتعددة الأطراف بمثابة مصدر إحتياطي للأموال، كما تشير بيردسول، والتي سبق أن شغلت منصب نائب رئيس تنفيذي لبنك التنمية للبلدان الأميركية، وديس. ويقولان إن قيام بنوك التنمية المتعددة الأطراف بإقراض بلد ما يمكن أن يساعد في اجتذاب الاستثمار الخاص إلى ذلك البلد، ويؤدي إلى التزام البلد المعني بالإصلاح، كما القيام بأدوار أخرى بالغة الأهمية. رغم ذلك، ينبغي على تلك البنوك أن تعدّل في سياساتها لكي تتكيف مع المطالب المتغيرة للبلدان الأعضاء فيها.

تأسس البنك الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كأداة لنقل الرساميل اللازمة للاستثمارات من بلدان غنية بالرساميل إلى أخرى تفتقر إليها. وكانت الفكرة الأولية بسيطة، وذكية، ومتكيّفة تماماً مع الفرص المتوفرة، وكذلك مع المعوقات القائمة في فترة ما بعد الحرب مباشرة. تمثّلت تلك الفكرة بإنشاء مؤسسة يُمكنها الاقتراض بفوائد منخفضة، بدعم من الولايات المتحدة وبلدان أعضاء أخرى غنية بالرساميل لا حاجة لها بالاقتراض. وبحلول أواسط الستينات، كان قد أُنشئ كل من بنك التنمية للبلدان الأميركية، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، على نفس منوال البنك الدولي. وفي أوائل التسعينات، لدى انتهاء الحرب الباردة واعتماد البلدان الشيوعية سابقاً نظام اقتصاد السوق، تم إنشاء البنك الأوروبي للإعمار والتنمية.

لكن الأزمنة تغيّرت. فعقد التسعينات لم يكن سهلاً على البنك الدولي ولا على أشقائه بنوك التنمية الإقليمية. فقد شددّت قوى العولمة الخناق على تلك البنوك. وأدّت العولمة إلى زيادة ضخمة في تدفقات الرساميل الخاصة إلى معظم البلدان المتوسطة الدخل في أميركا اللاتينية، وشرق آسيا، وأوروبا الشرقية، وإلى البعض من البلدان المنخفضة الدخل، مثل الصين والهند. وأثار ذلك الأمر تساؤلات حول المهمة الأصلية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف، وهي نقل الرساميل اللازمة للاستثمارات من البلدان الغنية بالرساميل إلى تلك التي تفتقدها. في غضون ذلك،

•باحثة بارزة مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

••باحث جديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

زادت الحكومات التي تساهم في تلك البنوك، وبقيادة الولايات المتحدة في غالب الأحيان، من مطالبتها بنوك التنمية أن لا تتعامل مع النمو والتنمية الاقتصادية فحسب، بل أن تتعاطى أيضاً بشؤون تقليص الفقر، وإدارة الديون، والأزمات المالية، ومشاريع الإعمار في أعقاب الحروب أو النزاعات، وتنسيق جهود الجهات المانحة، وإدارة البرامج البيئية العالمية. زادت هذه المهام الجديدة من تكاليف هذه البنوك، يضاف إليها ارتفاع كلفة "التدابير الوقائية"، مثل دراسات تأثير مشاريع معيّنة على البيئة، والتحول في صورة عامة عن الإستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية إلى مشاريع أصغر في المجالات الاجتماعية والبيئية، وكذلك المشاريع المتعلقة بتثبيت حكم القانون. هدد هذا الارتفاع بالكلفة بفقد هذه البنوك للأرباح التي كانت تحققها لها المشاريع الكبيرة الأكثر بساطة. كما أسهم في فقدان تركيزها على نواحٍ محددة مما قوّض الدعم السياسي الذي كانتَ تحظى به.

ظهرت في التسعينات قضيتان أخريان تسببتا بتوجيه الانتقادات إلى بنوك التنمية المتعددة الأطراف. ففي البلدان الأشد فقراً، أدى تراكم ديون مستحقة يتعذر سدادها لبنوك تنمية (ولجهات دائنة رسمية أخرى) إلى طرح تساؤلات عن فعالية قروض المؤسسات المتعددة الأطراف. كما أن مشاركة هذه البنوك في تدابير الإنقاذ المالي لكل من المكسيك عام ١٩٩٥، وشرق آسيا عام ١٩٩٧، وروسيا عام ١٩٩٨، والبرازيل عام ١٩٩٩ لقيت إنتقاداً شديداً. واعتبر البعض بأن تدابير الإنقاذ هذه أسهمت في زيادة الخطر المعنوي وفي إنقاذ دائنين من القطاع الخاص؛ فيما رأى آخرون أنها تخدم المصالح الضيقة للولايات المتحدة ولغيرها من كبار الدول المساهمة؛ كما اعتبرتها جهات ثالثة بأنها كانت مناسبات لفرض شروط غير معقولة ولا مبرر لها على منح القروض.

وكما وصف تشرتشل الديمقراطية بأنها لا تُرضي أحداً، فإن أداء بنوك التنمية في العقد الماضي لم ترضِ أحداً. ولكن يبدو أن مالكي هذه البنوك، أي حكومات الدول الأعضاء فيها، لم يجدوا بدائل مؤسساتية أفضل منها للقيام بعدد متزايد من المهام المالية والتنموية على صعيد عالمي.

صدر في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٠، التقرير الذي أعدته في الكونغرس الأميركي اللجنة الاستشارية الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية، والمعروفة بلجنة ميلتزر، إذ أن رئيسها كان ألان ميلتزر. أوصى التقرير بانسحاب بنوك التنمية المتعددة الأطراف إنسحاباً كاملاً من البلدان المتوسطة الدخل التي يمكنها الحصول على قروض من القطاع الخاص (حددت اللجنة البلدان المتوسطة الدخل بأنها تلك البلدان يزيد معدل الدخل الفردي فيها عن ٤٠٠٠ دولار، أو تلك المصنّفة بأنها قادرة على الإقتراض من دول أخرى). كما رأى التقرير أن على البنك الدولي التوقف عن إقراض البلدان الشديدة الفقر، ومن ثم التحول إلى "وكالة" تنمية تكتفي بتقديم الهبات للدول الفقيرة. وعكست هذه التوصيات تشكيكاً متزايداً في استمرار انطباق المنطق الأصلي الذي كان وراء إنشاء هذه البنوك، إن لناحية نقل الرساميل إلى بلدان مرتفعة الدخل نسبياً (مثل كوريا وبولندا والأرجنتين والبرازيل) أو لناحية استمرار عملها كبنوك في بلدان منخفضة

الدخل. والواقع، أنه أثناء قيام إدارة بوش الجديدة بصياغة نهجها للشؤون المالية الدولية، قد يكون الوقت ملائما للنظر في التساؤلات المتعلقة ببنوك التنمية المتعددة الأطراف. وإذ تتغير البيئة العالمية، نتساءل: ما هو المنطق الداعي إلى وجود بنوك التنمية المتعددة الأطراف؟ هل ينبغي على هذه البنوك أن تفعل أقل أو أكثر مما تفعله الآن؟ وإذا كان هناك من منطق يدعو إلى وجود هذه البنوك، ما هي التغيّرات التي يجب أن تطرأ على سياستها المالية وسياساتها الأخرى كي تصبح أكثر فعالية في هذه البيئة المختلفة؟

لا تلغوا البنوك

هناك أسباب وجيهة للإبقاء على بنوك التنمية المتعددة الأطراف كمؤسسات إقراض في العالم النامي.

أولاً، إن فكرة لجنة ميلتزر القاضية بالتوقف عن كل نشاط في البلدان المتوسطة الدخل فكرة مستمدة من فترة الازدهار التي كانت سائدة عند قيام اللجنة بوضع تقريرها. ولكن تدفقات الرساميل الخاصة تتأثر تأثراً شديداً بالدورة الاقتصادية؛ كما أن بلدان الاقتصادات الناشئة تبقى، رغم دخلها المرتفع نسبياً، عرضة لهزّات خارجية وداخلية يمكن أن تتسبب بتوقف سريع لتدفق الرساميل إليها، بل يمكنها عكس اتجاه ذلك التدفق. اليوم، بوسع بلدان مثل البرازيل، والمكسيك، وتايلند، وجنوب أفريقيا، أن تقترض من بنوك خاصة ومن أسواق الرساميل العالمية. لكن عندما تتأزم الأوضاع في الأسواق العالمية، لا تعود إمكانية إقتراضها من هذه الأسواق مضمونة. أما تلك البلدان التي قد تتمكن من مواصلة الإقتراض من تلك الأسواق، فستجد أن كلفة ذلك الاقتراض ارتفعت كثيراً. ولهذا السبب، تحاشت الأرجنتين كلياً الاقتراض من الخارج معظم عام ١٩٩٨.

يُشبّه بول فوكر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي، البلدان الناشئة، التي تعتمد نظام إقتصاد السوق، بقوارب صغيرة في بحر هائج. ومع أن طاقم القارب يكون قديراً، والقارب صالح للملاحة، يمكن لعاصفة قوية عاتية أن تغرق القارب الصغير. ومن الدلائل على كون بلد ما هو أشبه بقارب صغير، أن تأثيره على التصنيف الاستثماري الذي يُعطى له يكون ضعيفاً. فلقد خسرت كولومبيا هذا التصنيف الصيف الماضي. كما فقدت فنزويلا تصنيفها قبل عقد من الزمن، حتى قبل وقوع المشاكل السياسة الأخيرة فيها بفترة.

ثانياً، حتى المقادير القليلة من الأموال التي تُقرضها بنوك التنمية المتعددة الأطراف يمكن أن تكون بالغة الأهمية في اجتذاب الاستثمار الخاص، ما دامت الأوضاع الاقتصادية الجوهرية في بلد يتلّقى القروض سليمة. ويتركز إقراض بنوك التنمية على تعزيز القدرات المؤسساتية وأدوات صنع السياسة في البلدان النامية لإيجاد جو يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص. وتُساعد إستثمارات التنمية، في المدارس، والطرق، والإشراف على القطاع المصرفي، والإصلاح البلدي، في إيجاد جو إيجابي لزيادة الاستثمار الخاص.

كما يوفّر التمويل الذي تقدّمه بنوك التنمية المتعددة الأطراف إشارة إلى سوق الرساميل

الخاصة عن إلتزام البلد المعني التقيّد بسياسته المتوسطة المدى وعن قدراته المؤسساتية. وهذا أمر قد يكون هاماً في بلدان صغيرة حيث تكون الكلفة التي تتكبدها مؤسسات القطاع الخاص لمعرفة شؤون السياسة المحلية وعمل المؤسسات المحلية، مثل قطاع النقل أو القطاع المصرفي، مرتفعة نسبياً. وبالنسبة إلى مثل هذه البلدان يمكن للموافقة الضمنية من بنوك التنمية المتعددة الأطراف على سياساتها، وهي ما يمكن استنتاجه من تقديم تلك البنوك قروضاً لها، أن تساعد في اجتذاب الرساميل الخاصة. وبالطبع، يمكن الفصل بين الإقراض والإشارة التي يرسلها ذلك الإقراض، مثلما تفعل المؤسسات المختصة بالتصنيف مثل مؤسستي "مودي" و"ستاندارد أند بور". ولكن الاشتراك التفصيلي لبنوك التنمية هذه في تحضير المشاريع التي تمولها يجعلها تملك من المعلومات قدراً أكبر مما كانت لتملكه لولا اشتراكها ذاك.

أخيراً، يمكن لبنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تدفع بعملية الإصلاح قُدماً داخل البلدان المعنية وذلك عن طريق المساعدة في الحفز على حوار بين مجموعات المصالح المختلفة، أي بين الحكم والمعارضة الديموقراطية، وبين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وبين المجتمع الأهلي والحكومة. فعملية الإقراض تمنح تلك البنوك قدرة على الجمع بين مختلف الأطراف المؤثرة، وتوفّر منبر للتنسيق بينها، وكذلك لحل النزاعات التي قد تُباعد بينها. وهذه القدرة على الجمع بين الأطراف المؤثرة تعكس كون هذه البنوك تعمل كوسطاء لديهم إستقلالية نسبية وخبرة في أفضل سبل معالجة مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والتقنية العالمية.

وضع حدّ لاستمرار "العمل كالمعتاد"

لا يعني ما سبق بيانه القول أن لا حاجة للتغيير إذا كان لسياسات بنوك التنمية، من مالية وغيرها، أن تتكيّف مع المتطلبات المتغيّرة. ما هي التغيّرات التي يُمكن أن تجعل بنوك التنمية المتعددة الأطراف أكثر نفعاً، وتجعل نشاطاتها أكثر استدامة وأكثر جدوى من ناحية الكلفة في الاقتصاد العالمي المتغيّر؟ هاكم بعضها.

على بنوك التنمية التفريق في التسعير، مع أخذ الربحية بعين الاعتبار: يستخدم البنك الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف التسعير المتماثل في مختلف القروض التي تُمنح للقطاع االعام، إذ تترتب على كل مقترض كلفة الفائدة نفسها، ويُمنح، في معظم الأحيان، الفترة الزمنية نفسها لتسديد القرض (تكون هذه الفترة عادة لدى البنك الدولي، على سبيل المثال ما بين ١٥ و٢٠ سنة، منها فترة سماح مدتها ما بين أربع وخمس سنوات). أما اعتماد نظام تسعير أكثر مرونة، فسوف يمكن هذه البنوك من التكيّف مع الحاجات المختلفة (والتي تزداد تنوعاً) للبلدان المقترضة. ويمكن لعملية التسعير التي تقوم بها بنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تصبح أكثر تطابقاً مع وضع معين، أو بلد معين، أو مُنتج محدد. وفي الأمد المتوسط، يمكن لهذا الأمر أن يعزز مالية المؤسسات ويقلل من حاجاتها إلى زيادة رأس المال. من الأمثلة على ذلك، أسعار الفائدة المرتفعة التي تفرض على قروض ضخمة يتوجب تسليمها بسرعة. (في استثناء غير مسبوق للقاعدة

العامة، فرض البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي أسعار فائدة مرتفعة على القروض التي قدماها لكوريا عام ١٩٩٨).

ومن القرارات الأكثر راديكالية (وإثارة للجدل) ربط أسعار الفائدة على القروض التي تمنح لمختلف البلدان بمعدل الدخل الفردي لديها، بحيث تفرض على الدولة ذات الدخل الفردي المرتفع أسعار فائدة أعلى. تجدر الإشارة إلى أن كل أسعار الفائدة تكون مدعومة من خلال ضمانات الجهات غير المقترضة للمطلوبات من المؤسسات المعنية؛ وبهذا يكون مقدار الدعم أقل للبلدان المرتفعة الدخل، التي يتعين عليها دفع أسعار فائدة أعلى ولو مدعومة. ومن شأن أسعار الفائدة المرتفعة التي تدفعها البلدان الأعلى دخلا أن تجعل أسعار الفائدة التي تفرضها بنوك التنمية المتعددة الأطراف أقرب إلى أسعار السوق، ما يقلل احتمالات أن تؤدي قروض هذه البنوك إلى هروب الإستثمارات الخاصة من البلدان المعنية، ويشجع على "تخرج" هذه البلدان (من برامج الإقراض) نظراً لتضاؤل الإفادة المالية من قروض بنوك التنمية. والتخرج التلقائي (للدول التي يبلغ الدخل الفردي فيها ٤٠٠٠ دولار وأكثر) الذي أوصت به لجنة ميلتزر لا يحسب حساباً للفوارق في الاستعداد المؤسساتي، ولا لمنافع الحوار الذي تجريه بنوك التنمية وللمشورة التي تقدمها، وهما مما ترغب حتى البلدان المرتفعة الدخل الإفادة منه، إنما مما ينبغي عليها دفع ثمنه أيضاً. أخيراً، إن أسعار الفائدة المرتفعة يمكن أن يشجع بيروقراطية أكثر كفاءة وتنافسية ومراعاة لحاجات الجهات المقترضة على الحفاظ على طلب كاف على القروض من الجهات التي تتمتع بأهلية أكبر للإقتراض.

وبالمثل، يمكن لآجال استحقاق القروض أن تكون أكثر مرونة. فلماذا يعقد بلد ما اتفاق قرض أجله ١٥ سنة إذا سمحت الإدارة الجيدة للدين بخفض الأجل الأمثل لهذا القرض إلى ١٠ سنوات؟

التعامل مع الحالات الطارئة: بدءاً بالمكسيك عام ١٩٩٥، أخذت بنوك التنمية المتعددة الأطراف تتعاطى بتدابير الإنقاذ من الأزمات في بلدان إقتصاد السوق الناشئة. استنتجت لجنة ميلتزر إلى أنه على بنوك التنمية عدم المشاركة في برامج إقراض لمعالجة أزمة ما، وأن تترك هذه المسؤولية لصندوق النقد الدولي. رغم هذا، فإن تلك البنوك قامت، ويجب أن تواصل القيام، بدور هام لمساعدة بلدان في التعافي من أزماتها الإقتصادية. ولقد كانت القروض الطارئة التي قدمتها بنوك التنمية المتعددة الأطراف مشروطة بإجراء تغيّرات هيكلية داخلية في مجالات الإدارة المالية وشبكات الأمان الإجتماعية، كما استغلت وجود الحالات الطارئة لإنشاء قدرات مراقبة وتقييم، وأنظمة إشراف، هي أقوى مما كان لدى البلدان المعنية في السابق.

ولكن الإقراض في حالات طارئة يُمكن أن يُرهق مصادر الرساميل لدى هذه البنوك. ومن الخيارات لمعالجة هذا الأمر فرض أسعار فوائد أعلى على مثل هذه القروض، كما حصل مع كوريا. وهناك خيار آخر يتمثل في إيجاد أداة للإقراض في الحالات الطارئة. ومن شأن ذلك أن يساعد في اتقاء حصول حالات طارئة عن طريق تطمين الدائنين من القطاع الخاص إلى وجود ما يكفي من السيولة في البلد المعني في حال وقوع صدمة ما. وحيث قد يؤدي ذلك إلى

عدم الاضطرار إلى الاقتراض، يصبح على بنوك التنمية أن تتقاضى من البلد المعني ما يشبه رسم تأمين، أو رسم ضمان، لتسديد كلفة قيد هذه البنوك لمقدار قيمة القرض المحتمل في دفاترها.

لا تلغوا المشروطية، بل صحّحوها: يقول المنتقدون إن فَرض الشروط من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف يضعف الجهة التي تقوم بالإصلاح. ولكن مثل هذا القول يجعل من المشروطية خصماً للجهة القائمة بالإصلاح. وفي الواقع، فإن وجود جهة قائمة بالإصلاح، وهي ضرورية لاستمرار هذا الإصلاح، يسمح للمشروطية أن تكون عنصراً مُكملاً. وإذا كانت الجهة القائمة بالإصلاح موجودة؛ كالحكومات التي تكون مسؤولة عن أعمالها أمام مواطنيها، عند ذلك يمكن للاتفاقات والتفاهمات وللشروط أيضاً، أن تساعد الحكومات في إرسال إشارة إلى المستثمرين المحليين والأجانب عن التزامها، المتوسط الأمد، حيال الحفاظ على برامجها الإصلاحية.

ولكن ما أن يتم الاتفاق على الشروط، ينبغي على بنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تَفرض تطبيق تلك الشروط. فلقد أدى عدم تطبيق الشروط في الماضي إلى تقويض فعالية البنوك. وفي أفقر البلدان، ومعظمها يقع جنوب الصحراء الأفريقية، كانت النتيجة الكثير من الإقراض والكثير من الديون دون أي نتائج تنموية تُذكر. ويعني فَرض تطبيق الشروط، في نهاية المطاف، أن الإقراض سيكون أكثر إنتقائية، بالنسبة إلى مختلف البلدان. فبرامج الإقراض الضخمة ستكون محصورة بالبلدان التي لديها التزام سياسي (بالإصلاح) والقدرة المؤسساتية الدنيا المطلوبة، والدعم الشعبي الذي يُمكّن تلك البرامج من النجاح. أما في البلدان الأخرى، فيتعيّن على بنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تبقى على تعاطيها معها إنما دون إقراض (ينبغي أن يتم تمويل الكلفة الإدارية وكلفة العناصر البشرية اللازمة لاستمرار هذا التعاطي من "الأرباح" التي تحققها هذه البنوك من القروض التي تمنحها لبلدان أخرى).

إغتنام الفرصة التي توفرها مبادرة تخفيف أعباء الديون - إعتماد "الانتقائية": إن مبادرة تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هذه هي واحدة من سلسلة طويلة من برامج تقليص أعباء الديون عن البلدان الفقيرة. ولكنها تُشكّل أول برنامج يتضمن تقليصاً لديون مستحقة لمؤسسات متعددة الأطراف كانت قبلاً مما لا يجوز مسّه. هناك دواعي قلق مشروعة في ما خص هذا البرنامج: فهو صغير جداً بالمقارنة مع ما لدى البلدان المعنية به من حاجات ضخمة في مجال التنمية، وقد يتسبب في إنخفاض مساهمات البلدان المانحة لهذه البلدان في المستقبل؛ إنه لا يقدّم أي ضمان بأن يؤدي إلغاء الدين إلى ازدياد الإنفاق الداخلي على حاجات المواطنين، خاصة في مجالي التعليم والصحة.

لكن لهذه المبادرة منفعة واضحة واحدة على الأقل. فهناك أدلة مقنعة على أنه متى تراكمت لدى البلدان المستفيدة ديون كثيرة مستحقة لمؤسسات متعددة الأطراف، فإن كل الجهات المانحة تُقدم على منحها القروض، أيّاً كانت سياسة البلد المعني أو قدراته، لضمان ألا تُصبح تلك البلدان متأخرة عن سداد ديونها المستحقة لهذه المؤسسات.

وبذلك، تشكل المبادرة فرصة لتصحيح إتجاه ينذر بالخطر ويتمثّل بانهيار سياسة "الانتقائية" في البلدان التي تستحق عليها ديون كثيرة لمؤسسات متعددة الأطراف. وحتى دون توفر المزيد من الموارد من الجهات المانحة، ودون تخفيف أعباء الديون، فإن إتاحة المجال للجهات المانحة لأن تكون انتقائية يضمن توفر مقادير أكبر من الأموال للبلدان التي تتبع سياسات صالحة ولدى مؤسساتها قدرات كافية، وبالطبع، فهذا يضمن كذلك توفّر مقادير أقل من الأموال للبلدان التي تتبع سياسات غير سليمة ولا تتمتع مؤسساتها بقدرات كافية. إن العودة إلى الإنتقائية لدى الجهات المانحة قد يؤدي إلى حلقة متصلة، بحيث يتواصل جذب الإستثمارات الخاصة إلى البلدان التي تتبع سياسات سليمة وتكون ديونها قليلة.

يبدو أن برنامج مبادرة تخفيف أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ضروري لضمان تحقيق هذه النتيجة. ولكنه غير كاف أبداً. ففي المستقبل، يتعين على كل الجهات المانحة، بما فيها بنوك التنمية، أن تكون أكثر تشدداً، بحيث تربط القروض الجديدة بالانجازات أكثر مما تَربطها بالوعود.

إعادة تنظيم التمثيل في "الأندية" المالية:
لقد تبين أن إدارة بنوك التنمية المتعددة الأطراف ناجحة (مقارنة بما يحصل في الأمم المتحدة حيث لكل دولة عضو صوت واحد) لأن صنع القرار فيها متناسب نسبياً مع المسؤولية المالية والأعباء التي تترتب على كل من الدول الأعضاء. فالبلدان التي لا تقترض، خاصة الولايات المتحدة، لديها قدر أكبر من الأصوات والقوة لأن رأس المال المدفوع والممكن طلبه لبنوك التنمية هو الذي يوفر أساس قدرة تلك البنوك على الإقتراض، ومن ثم الإقراض بأسعار فائدة متدنيّة. ولكن مع تغيّر الاقتصاد العالمي برزت قضيتان:

أولاً، هناك تفاوت متزايد فيما بين الكلفة الحقيقية التي تلازم ملكية رأس المال في بنوك التنمية والسلطة التي تملكها البلدان الأعضاء في عملية صنع القرار. إن كلفة الولايات المتحدة الحقيقية للحصة التي تسهم بها في رأسمال البنك الدولي توازي "الكلفة البديلة"، التي يتحملها دافعو الضرائب الأميركيون نسبةً لحصتهم من رأسمال البنك. لكن الكلفة السنوية الفعلية لهذه الإسهامات ضئيلة جداً، لآن دعم عمليات البنك العادية لا تحتاج إلى إعتمادات إضافية، كما أن كفالة دفع ديون البنك في حال توقفه عن الدفع، وهو أمر غير مرجح أبداً، لا تهمّ الناخبين الأميركيين في شيء.

ثانياً، ازدياد ارتباط التنمية المتعددة الأطراف بنظام الحكم العالمي. ففي هذا النظام الأوسع نطاقاً، والذي يتميز بتزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف البلدان، أصبح دور البلدان الناشئة التي تعتمد اقتصاد السوق مركزياً، بحيث تؤثّر وتتأثر بالنظام العالمي المالي والاقتصادي. على هذه البلدان أن تتحمل قدراً أكبر من المسؤولية وأن يكون لها قدر أكبر من الرأي في ما خص بنوك التنمية، التي تشكل منابر أساسية في صنع القرارات الاقتصادية على صعيد عالمي. ومن الأفضل لهذه البنوك أن تكون في مركز القيادة لا التابعية بالنسبة لسبل زيادة تمثيل الجهات المقترضة في إدارتها.

باختصار، إن التمثيل وتشاطر المخاطر في هذه الأندية المالية هما من الأمور التي ينبغي تعديلها لتناسب الواقع المتغيّر. ففي حالة البنك الدولي، مثلا، على أكبر مساهم فيه، وهو الولايات المتحدة التي تبلغ حصتها ١٧ بالمئة، أن يقود، في العقد القادم، جهداً لمجموعة الدول السبع لبيع بعض حصصها كي تتمكن بلدان أخرى، مثل الصين والبرازيل والهند من زيادة حصصها، وبالتالي عدد أصواتها في البنك، وفعلياً، نسبة ملكيتها فيه.

مستقبل أفضل؟

إن البنك الدولي والبنوك الإقليمية هي في الأساس منظمات مؤلفة من أعضاء، أي "نواد" مالية يعتمد وجودها على مصداقية مجموع أعضائها، وهذا ما يُخفّض تكاليف الاقتراض على جميع الأعضاء إلى أدنى مما كان لأي عضو أن يدفعه لو اقترض منفرداً. ولعل مستقبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف سيكون أفضل إذا عملت باتجاه أن تصبح "نواد" ديناميكية. ويستلزم ذلك أن تصبح أكثر مرونة وأكثر استجابة على وجه العموم، وأكثر خضوعاً للمحاسبة من قبل المقترضين منها، وكذلك أكثر تمثيلاً لهم.